

توصيات السياسات المتناولة خلال الاجتماع السابع عشر لمجموعة عمل الزراعة

عقدت جلسة مناقشة حول السياسات خلال الاجتماع السابع عشر لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك (AWG). توصلت مجموعة العمل إلى بعض توصيات السياسات الملموسة لتحسين سلاسل الإمداد الغذائي في البلدان الأعضاء وتقريب السياسات بين البلدان الأعضاء في هذه القضية المهمة. تم تحديد توصيات السياسات الواردة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي بعنوان "كيفية ضمان استدامة سلاسل الإمداد الغذائي في الأوقات العصيبة: حالة كوفيد-19"، التي أعدت خصيصاً لإثراء المناقشات خلال الاجتماع.

توصية السياسة I: تقوية سلاسل الإمداد الغذائي للدول الأعضاء من خلال حشد الفرص المالية المتاحة داخل منظمة التعاون الإسلامي

الأساس المنطقي: لم تكن التدابير المتخذة على المستوى الوطني لمواجهة النطاق العالمي والتعقيد للأزمة مثل كوفيد-19 والاستجابة لها كافية لأي بلد. فيما يتعلق بالطبيعة الفريدة للأزمة وحجمها، ومع مراعاة عدم تجانس الدول الأعضاء فيما يتعلق بقدراتها الاجتماعية والاقتصادية، فإن الوضع يتطلب تنسيقاً أكبر وجهوداً مشتركة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

مع وجود سوق كبير يبلغ 1.5 مليار، ووجود 20 من أكبر منتجي المنتجات الغذائية الأساسية في العالم، وسكان ريفيون شباب وحيويون، وملف عائدات مرتفع نسبياً من الدول الأعضاء الـ 18 المصدرة للوقود ذات الدخل المتوسط وسوق الأغذية الحلال الذي يصل إلى حوالي 440 مليار دولار أمريكي، فإن منظمة التعاون الإسلامي لديها إمكانات مالية وعمالية كبيرة لمعالجة المشاكل الحالية والمستقبلية التي تعيق سلسلة الإمداد الغذائي.

يمكن حشد الآليات الموجودة ضمن منظمة التعاون الإسلامي (أي البنك الإسلامي للتنمية وصناديق محددة مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية) من خلال تطوير البرامج والمشاريع الاستراتيجية لزيادة مرونة واستدامة أنظمة الإمداد الغذائي في البلدان الأعضاء.

توصية السياسة II: الحد من فقدان الأغذية وهدرها (FLW) من خلال تعزيز الزراعة الذكية مناخياً والممارسات المسؤولة اجتماعياً، وتقديم حوافز للموردين والمستهلكين

الأساس المنطقي: أصبح الوصول إلى الغذاء والماء أكثر صعوبة مع كوفيد-19. كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة دعوة للاستيقاظ لضعف أنظمة الغذاء في منظمة التعاون الإسلامي واستنصار على التهديدات المستمرة التي تشكلها أزمة المناخ للأمن الغذائي والصحة الجماعية للدول الأعضاء. تعتبر الأحداث المناخية الشديدة بما في ذلك الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات وعواصف البرد وما إلى ذلك من بين التهديدات التي تواجه أنظمة الغذاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويشير هذا إلى أن هناك حاجة إلى دمج الممارسات السليمة بيئياً من ناحية إدارة النفايات وتغير المناخ والطواهر الجوية الشديدة في سلسلة الإمداد الغذائي. وبالمثل، فإن دمج مخططات القيمة المضافة للمسؤولية الاجتماعية في إدارة سلاسل التوريد لزيادة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للأنظمة الغذائية يجب أن تكون المهام الرئيسية التي يجب مراعاتها عندما يتعلق الأمر بضمان استدامة سلسلة الإمداد الغذائي بأكملها ومنظمة التعاون الإسلامي.

إن تعزيز الزراعة الذكية مناخياً والممارسات المسؤولة اجتماعياً من خلال تقديم الحوافز للموردين والمستهلكين، إما من خلال القطاع الخاص (مثل الشركات الكبيرة التي تقود قطاع الأغذية) أو من قبل المؤسسات العامة، هو المفتاح لزيادة مرونة الأنظمة الغذائية ضد أي أزمة مستقبلية. يجب أيضاً دعم صغار المزارعين للحصول على ممارسات ذكية مناخياً بينما يمتلك ملايين المزارعين أراضي زراعية صغيرة في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يمكن استخدام هذه الجهود لتبني مبادئ "التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير" و"الصحة الواحدة" - (أي تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والتشريعات والبحوث حيث تتواصل القطاعات المتعددة وتعمل معاً لتحقيق نتائج أفضل للصحة العامة) في كل خطوة من سلسلة الإمداد الغذائي.

يعد الحد من فقدان الأغذية وهدرها من خلال التوعية وتوفير الحوافز والاستفادة من الشركات الجديدة والقائمة لتحويل فائض الطعام جانباً آخر من جوانب المشكلة. في هذا الصدد، يبدو أن النظر في نهج "الصحة الواحدة" وتمييز الروابط بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة يمثلان أولوية رئيسية لمنع الأوبئة المستقبلية التي قد تشكل خطراً على الأمن الغذائي على المستوى الوطني أو منظمة التعاون الإسلامي أو المستوى العالمي ككل.

توصية السياسة III: حماية الفئات الأكثر ضعفاً من خلال زيادة برامج الحماية الاجتماعية والمساعدة وكذلك المساعدات الغذائية

الأساس المنطقي: يعد تعزيز مرونة الموارد الغذائية والمائية أكثر أهمية من أي وقت مضى. لقد أثرت الجائحة بشكل غير متكافئ على الفئات الأكثر ضعفاً، أي النساء والأطفال والمشردين والمهاجرين والفقراء وضعيفي المناعة والأشخاص ذوي الإعاقة من حيث جميع الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوافر والوصول والاستفادة والاستقرار. وقد تأثرت هذه الفئات أكثر من غيرها بارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض الدخل، وواجهت مشكلة الحصول على أنظمة غذائية أقل تنوعاً وغذاءً أقل. مع التحفيز الإضافي الذي أطلقه كوفيد-19، تجاوزت تكلفة النظام الغذائي الصحي خط الفقر الدولي (الذي تم تحديده عند 1.90 دولاراً أمريكياً تعادل القوة الشرائية للفرد في اليوم)، مما جعله لا يمكن تحمله للفقراء. في السنوات الخمس والعشرين الماضية، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم تدريجياً، لكنه بقي كما هو تقريباً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

لقد أدت التأثيرات الأولية والثانوية لكوفيد-19 إلى إرهاق قدرات الحكومات على حماية هؤلاء السكان. الجهود المبذولة للاستجابة للأثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية ذات الصلة وحماية الفئات الأكثر ضعفاً من خلال تدابير مثل توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تكون كافية في تقريبا جميع البلدان في جميع أنحاء العالم وفي منظمة التعاون الإسلامي بسبب خسارة إيرادات الحكومات وزيادة الإنفاق لاحتواء الجائحة.

الإجراءات التي تم تطبيقها بالفعل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي على شكل تحويل نقدي مباشر، أو مساعدات غذائية أساسية، أو كليهما. هددت المخاطر من جانب الطلب أعضاء منظمة التعاون الإسلامي بالاعتماد بشكل كبير على الواردات الغذائية والصادرات المالية للسلع الخام (مثل النفط) التي انهارت أسعارها أثناء الجائحة. ستكون الآثار على الفقر أكثر تدميراً بدون تدابير التخفيف الاجتماعية والاقتصادية مثل الحوافز المالية وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ملحة لتقديم برامج عامة واسعة النطاق لتعزيز شبكات الأمان والمساعدة الغذائية في منظمة التعاون الإسلامي.

توصية السياسة IV: تعزيز التجارة الدولية والخدمات اللوجستية من خلال التخفيض المؤقت لضريبة القيمة المضافة على المنتجات الزراعية، وتخفيض الجمارك على الواردات الأساسية، ومعالجة الحواجز التجارية، وتحفيز التجارة الإلكترونية للمنتجات الزراعية، وتحسين وصول صغار المزارعين إلى السوق

الأساس المنطقي: أدى إغلاق الحدود وتعليق الأسواق الأسبوعية والمفتوحة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تقليل التجارة الإقليمية ومنع المزارعين من بيع منتجاتهم، مما أدى في بعض الأحيان إلى ندرة الغذاء المحلي وزيادة الأسعار. بالإضافة إلى أهميتها الاجتماعية والثقافية، تدعم الأسواق غير الرسمية (البازارات وما إلى ذلك) سلاسل الإمداد الغذائي القصيرة، والأنظمة الغذائية الصحية والمغذية، فضلاً عن سبل عيش الفئات السكانية الأكثر فقراً. غالباً ما تكون الأغذية الطازجة التي تُباع في محلات السوبر ماركت والأسواق الرسمية أسعارها أعلى أو يتعدى الوصول إليها من قبل الفئات الضعيفة والفقيرة في المناطق الحضرية. يمكن منع الانقطاعات في تجارة الأطعمة المغذية القابلة للتلف من خلال الإعفاء من الحظر التجاري.

من أجل الحفاظ على سلسلة القيمة الغذائية حية وإبقاء التجارة العالمية مفتوحة، بذلت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضاً جهوداً ناجحة لإزالة الاختناق اللوجستي الرئيسي، مثل التخفيض المؤقت لضريبة القيمة المضافة على المنتجات الزراعية، وخفض الجمارك على الواردات المهمة بشكل أساسي عند الاقتضاء، وتخفيف الحواجز التجارية. ومع ذلك، حددت منظمة الأغذية والزراعة 28 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي على أنها ذات أنظمة غذائية ضعيفة. يجب على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إعادة البناء بشكل أفضل - عدم العودة إلى العمل كالمعتاد بعد اندلاع كوفيد-19 - لتحويل الأنظمة الغذائية للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والزراعي والتغذية.

يمكن أن يساعد التحول الريفي لتمكين صغار المنتجين وتجار التجزئة وإدماجهم في اقتصاد الأنظمة الغذائية في بناء سلاسل إمدادات غذائية مرنة. من المهم جداً أن يستمر المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العمل خلال هذه الأزمة حيث تضرروا بشدة من اضطرابات سلسلة التوريد ويحتاجون إلى وصول عاجل إلى المساعدات المالية والقروض ليبقوا عاملين بشكل كامل. يلعب ذلك في البلدان الفقيرة دوراً حاسماً في توفير الغذاء للمستهلكين الفقراء والضعفاء.. إذا تم إغلاق المؤسسات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية، فقد تتداخل مشاكل الوصول إلى الغذاء وتوافره، مما يؤدي إلى المزيد من الجوع.

لذلك، هناك حاجة إلى تدخل منسق ومبتكر وواضح وعابر للقطاعات وداخل منظمة التعاون الإسلامي للحصول على نظام تجارة أغذية يوفر أنظمة غذائية أفضل وقدرة على الصمود. يمكن العمل على خطة شاملة تشمل المجتمعات والشركات والشراكات لضمان إمكانية توقع

أنظمة التجارة الدولية في مواجهة أزمة مستقبلية. يجب تسريع التجارة الدولية من خلال إجراء التعديلات اللازمة في السياسات التجارية والضريبية حيثما ينطبق ذلك. علاوة على ذلك، يمكن للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أن يكونوا أكثر ارتباطًا بالسوق من خلال تحسين وصولهم إلى المساعدات المالية والقروض وتعزيز التجارة الإلكترونية للمنتجات الزراعية وإزالة القيود المصطنعة على التجارة المحلية وتجارة منظمة التعاون الإسلامي عبر سلاسل الإمداد الغذائي.

توصية السياسة V: تأمين البطالة للقوى العاملة في طبقات سلسلة الإمداد الغذائي

الأساس المنطقي: تسبب كوفيد-19 في ترك ملايين الأشخاص حول العالم عاطلين عن العمل بسبب الإغلاق والقيود المفروضة على السفر. النظم الغذائية، التي توظف أكثر من مليار شخص بشكل مباشر، على وشك أن تفقد 35% من العمالة الرسمية، وفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة / المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. الوظائف الأكثر عرضة للخطر هي معالجة الأغذية والخدمات والتوزيع، مما يؤثر بشكل غير متكافئ على العاملات وخاصة في البؤر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. كان ثلث العمال المهرة قادرين فقط على مواصلة العمل بكفاءة في المتوسط. أدى نقص العمالة إلى مزيد من تعطيل السلسلة الغذائية، وأساساً ركيزة توافر الأمن الغذائي مع عودة العديد من العمال من البلدان المجاورة أو المراكز الحضرية إلى منازلهم الأصلية، في انتظار تخفيف القيود وتقليل مخاطر الإصابة بالعدوى إلى الحد الأدنى. ونتيجة لذلك، انخفض الدخل والقوة الشرائية للأسر الريفية بسبب محدودية فرص العمل اليومي، وإغلاق الأسواق المحلية، وانخفاض الطلب المحلي في ظل عمليات الإغلاق. إن دعم هذه المجموعات من القوى العاملة عن طريق التأمين ضد البطالة في "تكافل" ونظام التأمين العام سيمنعهم من الخروج كلياً من القطاع أثناء الجائحة.

توصية السياسة VI: منع حدوث أزمة إمدادات جديدة في مواجهة أزمة غذائية محتملة من خلال تشجيع الإنتاج الأولي

الأساس المنطقي: في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تعتبر الزراعة القطاع الرائد من حيث مساهمتها في الدخل والتوظيف والتجارة، حيث بلغ عدد الأشخاص العاملين في القطاع الزراعي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 26 في المائة من إجمالي العمالة الزراعية في العالم. ومع ذلك، لا تزال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستورد بشكل كبير من الدول غير الأعضاء في المنظمة. يمكن إدراج المشاكل الرئيسية للصناعة الزراعية على أنها ضعف الوصول إلى الأسواق، وانخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية بسبب البنية التحتية الريفية المحدودة وضعف الإطار السياسي والمؤسسي. مع الجائحة، أدت الزيادة في أسعار المدخلات ونقص العمالة والمدخلات وانخفاض الطلب إلى تقليص الإنتاج في السنوات الأخيرة اقتصادياً إلى جانب محصول الموسم التالي.

تؤثر تدابير الكبح مثل متطلبات التباعد الجسدي والقيود المفروضة على حركة ونقل الأغذية عالية القيمة وكثيفة العمالة والقابلة للتلف والمغذية. غالباً ما تتطلب المنتجات الطازجة، على وجه الخصوص، أن يعمل العديد من الأشخاص على مقربة شديدة من أجل الزراعة والحصاد والمعالجة وتتطلب كذلك إلى نقلها بسرعة من المزرعة إلى المستهلكين، مما يجعلهم أكثر عرضة لقيود السفر وإغلاق الأسواق في الأوقات المضطربة. تشمل مرحلة الإنتاج الأولية لسلسلة التوريد الأنشطة الزراعية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والعمليات المماثلة التي تؤدي إلى المواد الغذائية الخام (مثل الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية وطرق الإنتاج الأخرى ذات الصلة).

لذلك، فإن تطوير السلع الإستراتيجية لكل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد وتحسين مخزون الغذاء على طول سلسلة القيمة، وتعزيز الإنتاج الأولي والاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني قد يساعد في منع حدوث أزمة إمداد جديدة في مواجهة أزمة غذائية جديدة.

أدوات تحقيق توصيات السياسات:

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشروع الكومسيك: يصدر مكتب تنسيق الكومسيك، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، دعوات لتقديم مقترحات المشاريع كل عام. ومن خلال تمويل مشاريع الكومسيك يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء استخدام تسهيلات

الكومسيك لتمويل المشاريع. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات للاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.

برنامج استجابة الكومسيك لفيروس كوفيد (CCR): بهدف معالجة التداعيات الحالية والمحتملة لوباء كوفيد، أطلق مكتب تنسيق الكومسيك برنامج استجابة الكومسيك لفيروس كوفيد (CCR) لصالح المؤسسات العامة في الدول الأعضاء. إن برنامج استجابة الكومسيك CCR هو بشكل أساسي من أجل التخفيف من الآثار السلبية للوباء على اقتصادات الدول الأعضاء. في إطار البرنامج CCR، يمول مكتب التنسيق أنواعاً معينة من المشاريع، التي ستركز على تقييم الاحتياجات وتبادل الخبرات وتقديم المنح المباشرة إلى المستفيدين النهائيين.